أصول التحليل اللغويّ

The Rules Of Linguistic Analysis

أ. رضا هادي حسّون

Professor. Redha Hadi Hassun

قسم اللغة العربيّة / كلّيّة التربية / الجامعة المستنصريّة

rhhwjd@gmail.com

الخلاصة باللغة العربيّة

معنى (التحليل اللغويّ): (تفكيك الروابط التي تربط عناصر المركَّب اللغويّ؛ لمعرفة أثر كلّ عنصر منها في تركيبه، لفظًا ومعنًى). وتتألّف المركَّبات اللغويّة من عناصر صوتيّة، يكون لها أثر جزئيّ في التركيب الكلّيّ للنصّ اللغويّ، لفظًا ومعنًى. وقد اشتملت الكتب المعجميّة والكتب الصرفيّة والكتب النحويّة والكتب البلاغيّة والكتب الأدبيّة والكتب التفسيريّة وأشباهها - وكذلك البحوث الدراسيّة - على كثير من أمثلة (التحليل اللغويّ)؛ ولكنّ السلامة التامّة - من الأوهام والأهواء - ليست مضمونة لأحد من المؤلِّفين والباحثين، وإن كان من العلماء المتقدّمين. فلا بدّ - في التحليل اللغويّ - من الاعتماد على أصول مهمّة؛ لتكون أمثلة التحليل أمثلة صحيحة خالصة نقيّة من شوائب الأوهام والأهواء. وأبرز أصول التحليل اللغويّ: التأهيل، والتعديل، والتأصيل، والتدليل، والتعطيل، والتعليل، والتفصيل.

Abstract:

Meaning of (linguistic analysis): (deconstructing the links that connect the elements of the linguistic complex; to know the effect of each element on its structure, in terms of pronunciation and meaning). Linguistic complexes consist of phonetic elements, which have a partial effect on the overall structure of the linguistic text, in terms of pronunciation and meaning. Lexical books, morphological books, grammar books, rhetoric books, literary books, exegetical books, and academic research have included many examples of (linguistic analysis); however, the statements of authors and researchers are not always correct, as there is right and there is wrong. In linguistic analysis, important rules must be relied upon; for the examples of analysis to be correct.

مدخل

التحليل: مصدر الفعل الثلاثيّ المزيد بالتضعيف (حَلَّلَ)، وأصله الثلاثيّ المجرَّد: (حَلَّ)، يُقال: (حَلَّ العُقدةَ)، بمعنى: فتَحَها، أو فَكَّها، على وجه التقريب.

قال ابن فارس: «الحاء واللام: له فروع كثيرة ومسائل، وأصلها كلّها عندي: فتح الشيء، لا يشذّ عنه شيء. يُقال: حَلَلْتُ العُقدةَ أَحُلُّها حَلًّا»(١).

والفرق بين المجرَّد والمزيد أنّ دلالة المجرَّد دلالة عامّة، وأنّ دلالة المزيد دلالة خاصّة، بمعنى أنّ المزيد يدلّ على معنى (المبالغة) في (الحَلّ) تنصيصًا(٢).

ومن هنا، استُعمِل مصطلح (التحليل) للدلالة على تفكيك الروابط التي تربط عناصر الشيء المركَّب؛ لبيان أثر كلّ عنصر منها في تركيبه(٣).

و(التحليل اللغويّ) صورة من صور (التحليل)، وهو بمعنى: (تفكيك الروابط التي تربط عناصر المركَّب اللغويّ؛ لمعرفة أثر كلّ عنصر منها في تركيبه، لفظًا ومعنًى).

والمركَّب اللغويّ - المقصود بالتحليل - على درجات متفاوتة في (الكمّ الصوتيّ)؛ فمثلًا: السورة القرآنيّة مركَّب لغويّ، والجملة المفيدة مركَّب لغويّ، وشبه الجملة مركَّب لغويّ، والمركَّب الإضافيّ مركَّب لغويّ، والمركَّب العدديّ مركَّب لغويّ، والمركَّب الوصفيّ مركَّب لغويّ، والكلمة المفردة مركَّب لغويّ، والمادّة الاشتقاقيّة مركَّب لغويّ، والصيغة الصرفيّة مركَّب لغويّ؛ وهكذا سائر المركَّبات اللغويّة، التي تتألّف من العناصر الصوتيّة، ويكون لها أثر جزئيّ في التركيب الكلّيّ للنصّ اللغويّ، لفظًا ومعنًى.

ومن هنا، تعدّدت صور (التحليل اللغويّ)، وتفاوتت؛ فشملت صورًا كلّيّة، كتحليل سورة قرآنيّة، أو تحليل قصيدة شعريّة، أو تحليل مقامة نثريّة؛ وشملت صورًا جزئيّة صغيرة، لكنّها مهمّة جدًّا؛ لأنّها أساسٌ لما فوقها من صور التحليل؛ كتحليل الكلمة المفردة، بتحديد المادّة الاشتقاقيّة، أو تحديد الصيغة الصرفيّة، أو تحديد المحلّ الإعرابيّ للكلمة في الجملة.

---

(١) مقاييس اللغة: ٢٠/٢، وينظر: الصحاح: ١٦٧٢/٤.

(٢) ينظر: العموم الصرفيّ: ٢٠-٣٣.

(٣) ينظر: المعجم الوسيط: ١٩٤/١، معجم اللغة العربيّة المعاصرة: ٥٥٠/١.

وقد اشتملت الكتب المعجميّة والكتب الصرفيّة والكتب النحويّة والكتب البلاغيّة والكتب الأدبيّة والكتب التفسيريّة وأشباهها - وكذلك البحوث الدراسيّة - على كثير من أمثلة (التحليل اللغويّ)؛ ولكنّ السلامة التامّة - من الأوهام والأهواء - ليست مضمونة لأحد من المؤلِّفين والباحثين، وإن كان من العلماء المتقدّمين.

فلا بدّ - في التحليل اللغويّ - من الاعتماد على أصول مهمّة جدًّا؛ لتكون أمثلة التحليل أمثلة صحيحة خالصة نقيّة من شوائب الأوهام والأهواء.

الأصل الأوّل- التأهيل:

يجب أن يكون المحلِّل اللغويّ أهلًا للتحليل اللغويّ، بأن يتّصف بصفتين مهمّتين:

١- الكفاية العلميّة، بأن يكون علمُه كافيًا للتحليل اللغويّ، فيكون ضليعًا في علوم الأصوات والاشتقاق والصرف والنحو والبلاغة والدلالة، وأشباهها، مع اطّلاع كافٍ على المعارف المساعدة، والمعارف العامّة.

إنّ الخلل - في هذه الصفة - يؤدّي قطعًا إلى مخالفة الحقائق اللغويّة، قليلًا أو كثيرًا، على حسب درجات (النقص العلميّ)؛ وهو أمر حاصل قطعًا، قديمًا وحديثًا.

٢- الأمانة العلميّة، بأن يكون المحلِّل اللغويّ بعيدًا كلّ البعد عن الخيانة العلميّة، فلا يتّبع أهواءه، متأثِّرًا بدين، أو مذهب، أو منهج، أو رغبة نفسيّة؛ بل يكون أمينًا على الحقيقة العلميّة، محبًّا لها، ساعيًا في نشرها، حتّى لو خالفت ما ورثه من آبائه وأجداده.

فليست (الكفاية العلميّة) بكافية لتحقيق (الأهليّة العلميّة)، بل يجب أن تصحبها (الأمانة العلميّة)؛ وبخلافها يكون المحلِّل اللغويّ خاضعًا لأهوائه خضوع المسحور لساحره!

وقد اشتملت بعض الكتب القديمة، على أمثلة كثيرة لآثار (الخيانة العلميّة)؛ حين حمل (الهوى) بعض المؤلِّفين على مخالفة (الدلالة القرآنيّة)؛ فاختلقوا تأويلات فاسدة، ونسبوها إلى (مراد الله تعالى)، ولا سيّما في باب (التأويلات الباطنيّة).

ومن أمثلة ذلك قول الآلوسيّ: «ومن باب الإشارة في الآيات: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾[1] خطاب لأهل الإيمان العلميّ، ونهي لهم أن يُناجوا ربَّهم، أو يقربوا مقام الحضور والمناجاة مع الله سبحانه وتعالى، في حال كونهم سكارى

(١) النساء: ٤٣.

خمر الهوى ومحبّة الدنيا، أو نوم الغفلة، حتّى يصحوا، ولا يشتغلوا بغير مولاهم؛ والمقصود النهي عن إشغال القلب بسوى الربّ. وقيل: إنّه خطاب لأهل المحبّة والعشق الذين أسكرهم شراب ليلى ومُدام ميّ، فبقوا حيارى مبهوتين، لا يميّزون الحي من الليّ، ولا يعرفون الأوقات، ولا يقدرون على أداء شرائط الصلوات؛ فكأنّهم قيل لهم: يا أيّها العارفون بي وبصفاتي وأسمائي، السكارى من شراب محبّتي، وسلسبيل أنسي، وتسنيم قدمي، وزنجبيل قربي، ومُدام عشقي، وعُقار مشاهدتي، إذا كشفت لكم جمالي، وآنستكم في مقام ربوبيتي، فلا تكلّفوا نفوسكم أداء الرسوم الظاهرة؛ لأنّكم في جنان مشاهدتي، وليس في الجنان تقييد، وإذا سكنتم من سكركم، وصرتم صاحين بنعت التمكين، فأدّوا ما افترضته عليكم، وقوموا لله قانتين. وحاصله رفع التكليف عن المجذوبين الغارقين في بحار المشاهدة، إلى أن يعقلوا ويصحوا. فالإيمان على هذا محمول على الإيمان العينيّ، والمعنى الأوّل أولى بالإشارة»[1].

إن نَسَبَ (أهلُ الإشارة) - إلى الله تعالى - إرادةَ هذه المعاني السقيمة المختلَقة، فقد افتروا على الله تعالى؛ وإن تملّصوا من نسبتها إلى إرادة الله تعالى، فقد نقضوا ما تضمّنته عباراتهم من التصريح بأنّه خطاب لأهل الإيمان العلميّ، ونهي لهم، وأمثالها من العبارات الصريحة؛ فمَن المخاطِب لهم، ومَن الناهي لهم، ومَن القائل: (يا أيّها العارفون بي وبصفاتي وأسمائي)؟!

وجاء بعض المؤلِّفين المعاصرين؛ ليزيدوا أمثلة أخرى، فظيعة كلّ الفظاعة، تكفي حكايتها لإبطالها؛ قد خالف أصحابُها الحقائق اللغويّة كلّ المخالفة، وأعرضوا عن القرائن السياقيّة المقاليّة والمقاميّة كلّ الإعراض، واعتمدوا فيها على أسلوب التلفيق أيّما اعتماد.

والغاية - من تأويلاتهم - هي صرف ذهن القارئ، عن دلالات (النصوص القرآنيّة)؛ باختلاق تأويلات سقيمة عقيمة أثيمة، لا يمكن أن يقتنعوا هم أنفسهم بها؛ وهي تلفيقات مُضحِكة، يضحك من سُخفها الصبيان، وليس بعيدًا أن يضحكوا هم أنفسهم منها في السرّ؛ ولكنّها المكابَرة، التي تذهب بالقلب بعيدًا عن الحقّ؛ حتّى تتجرّأ على تحريف مراد الله تعالى!

ومن أمثلة هذه التلفيقات المضحِكة المخزية قول (محمّد منير إدلبيّ): «وعلى هذا يمكن اعتبار أنّ كلمة (الطير) يمكن أن تُشير أيضًا إلى العلماء الذين يسبقون بأدمغتهم إلى كلّ علم ومعرفة. ولقد أخطأ الكثير بالاعتقاد أنّ كلمة (الهدهد) هنا تعني طائر الهدهد الصغير ضعيف الطيران، والذي يقع بكلّ سهولة فريسة ضعيفة في مخالب الطيور القانصة كالصقر أو النسر.

(١) روح المعاني: ٣/٥٩-٦٠.

والصحيح أنّ كلمة (الهدهد) هنا إنّما تُشير إلى إنسان عاقل كان اسمه أو لقبه (الهدهد)، وكان من قوّاد جيش سليمان، التابعين لفرقة (الطير) أو الخيّالة السريعي العدو، ولربّما كان من كبار ضُبّاط الاستطلاع أيضًا»[١].

وقوله أيضًا: «إنّ كلّ ما تُشير إليه هذه الآية الكريمة هو أنّ سليمان - عليه السلام - قد قابل أثناء مسيرته العسكريّة إلى سبإ أناسًا من قبيلة كانت تعيش في واد النمل، ويُقال لهم: بنو نمل، وقد خاطبهم زعيمهم مشيرًا عليهم بالابتعاد عن طريق جنود سليمان العظيمة القويّة؛ حتّى يظنّ[٢] هؤلاء الجنود أنّ وقوف سكّان واد النمل في طريقهم يعني رغبتهم في مقاومتهم فيحطموهم، وهم لا يعلمون أنّ هؤلاء الناس لا يريدون قتالًا؛ ولذلك فقد أشار عليهم قائدهم بالدخول إلى بيوتهم، مبتعدين عن مسيرة جند سليمان، لأنّ ابتعادهم يعني في عُرف قوانين الحرب في ذلك العصر أنّهم لا يريدون حربًا»[٣].

إنّ هذا المؤلِّف واحد من أولئك الذين اعتمدوا على (الطريقة التحريفيّة التلفيقيّة)، في تحليل (النصوص القرآنيّة)؛ لينفوا (المعاني الغيبيّة)، التي تضمّنتها (النصوص القرآنيّة)، ويختلقوا تأويلات جديدة، تناسب (المنهج المادّيّ المعاصر)، مُعرِضين عن (الدلالة القرآنيّة الصريحة)!

والعجب كلّ العجب منه، حين يقول: «إذن لا يصحّ فهم القرآن وبيانه وأحكامه إلّا على أساس الأخذ بالمعنى اللغويّ الصحيح لكلّ لفظة ومفردة، وفي سياقها الذي وردت فيه، إذ لا بدّ من فهم هذه المعاني والمفردات انطلاقًا من أصول اللسان العربيّ، الذي شاء الله عزَّ وجلَّ أن يُنزِل به كلامه المبين، في قرآنه الكريم؛ ليكون كتابًا للعالمين. ولذلك فقد أجمع علماء التفسير على أنّ اللغة العربيّة السليمة - بأُسُسها وقواعدها - هي إحدى أهمّ مصادر تفسير آيات القرآن الكريم، لفهم بيانها، والمعاني التي فيها، وهذا يعني أنّ من لا يأخذ بأصول اللغة العربيّة - في الفهم والبيان - لا يمكنه بأيّ حال من الأحوال أن يفهم آيات القرآن الكريم، ولا أن يشرحها أو يفسّرها ويبيّن ما فيها من معانٍ وحقائق»[٤].

ومَثَلُه - في هذا القول - كمَثَلِ الطبيب، الذي يحذِّر المريضَ من (أضرار التدخين)، لكنّه - في الوقت نفسه - يضع (لِفافة الدخان) بين شفتيه، ويستنشق الدخان السامّ!

---

(١) أبناء آدم من الجنّ: ١٨٦.

(٢) لعلّه يقصد: (حتّى لا يظنّ)، لكن سقطت أداة النفي (لا) سهوًا.

(٣) أبناء آدم من الجنّ: ١٩١.

(٤) أبناء آدم من الجنّ: ٨٧.

وربّما بدا واضحًا أنّ باب (التحليل اللغويّ) ما زال مفتوحًا - في العصر الحديث - لطلبة المدارس والمعاهد والجامعات، جزئيًّا أو كلّيًّا، على السبّورة، وفي أوراق الاختبارات، وفي البحوث والرسائل والأطاريح.

ومن هنا، وجب (التأهيل)، بمعنى: جعل المحلِّل اللغويّ أهلًا للتحليل اللغويّ، بتقويمه علميًّا وخُلُقيًّا. ولا يمكن تحقيق (التأهيل) - في الواقع - إلّا بعد إغلاق (باب التساهُل)، ذلك الباب المشؤوم، المفتوح على مصراعيه. ولن تنفع تلك الشهاداتُ الزائفةُ - التي تُمنَح زورًا للطلبة المُخفِقين - في تزيين الواقع القبيح المقيت، الذي يحاول المُتساهِلون تزيينَه!

فأيّ تحليل لغويّ، ذاك الذي يُخطِئ صاحبُه في تحديد مادّة الكلمة، أو في تحديد صيغتها، أو في تحديد إعرابها، كما هو حال أكثر طلبة الجامعات اليوم؟!

ومن أمثلة ذلك في إعراب قولنا: (الْمُهْتَدِي هَدَاهُ اللَّهُ)، كتب طالبٌ جامعيٌّ عن (الْ) من كلمة (الْمُهْتَدِي): «حرف جرّ مرفوع وعلامة رفعه الضمّة الظاهرة على آخره»!

وأمثال هذه التلفيقات - في أوراق الاختبار - أكثر من أن تُحصيَها المجلَّدات الكبار؛ بل إنّ كثيرًا من أمثال هذه التلفيقات قد جاءت في أوراق اختبارات طلبة الدراسات العليا، وفي بحوثهم ورسائلهم وأطاريحهم؛ وما هي إلّا مدّة قصيرة، حتّى تُطبَع هذه البحوث والرسائل والأطاريح، في المطابع التجاريّة؛ لتظهر بمظهر الكتب العلميّة؛ ليستقي الطلبة اللاحقون من أكدارها وأوحالها، وهم يحسبون أنّها من مصادر (التحليل الصحيح)!

فلا بدّ من التمييز بين صورتين من التحليل:

أ- التحليل الاعتباريّ، الذي يكون المحلِّل اللغويّ فيه أهلًا للتحليل اللغويّ، ولا سيّما إذا كان من كبار العلماء، قديمًا وحديثًا.

ب- التحليل الاختباريّ، الذي يكون المحلِّل اللغويّ فيه من (طلبة العلم)، فإن وافق في تحليله الحقائق اللغويّة، وسلم من التلفيقات والأباطيل، فقد استحقّ بذلك أن يُعامَل تحليلُه معاملة (التحليل الاعتباريّ). وإن أخطأ في تحليله، وجاء بالتلفيقات والأباطيل، فيجب أن يبقى تحليلُه في (المجال الاختباريّ)، لا يخرج منه أبدًا.

الأصل الثاني- التعديل:

قبل البدء بالتحليل اللغويّ، يجب التمييز بين التعبير السليم والتعبير السقيم؛ لأنّ لكلّ صنف من هذين الصنفين طريقة خاصّة للتحليل اللغويّ. ففي التعبير السليم يكون التحليل بالطريقة

التحليليّة الوصفيّة، وفي التعبير السقيم يكون التحليل بالطريقة التحليليّة النقديّة.

والغفلة عن سقامة التعبير تُوقع المحلِّل اللغويّ في الغفلة عن مراد القائل؛ فمثلًا قد يُخطئ القائل، فيقول: (أَعْطُوا زيدًا ثوبًا)، وهو يقصد أن يقول: (أَعْطَوا زيدًا ثوبًا)؛ فيُخطئ المحلِّل اللغويّ في معرفة مراد القائل؛ فيأتي تحليلُه موافقًا للمنطوق، لكنّه يكون مخالفًا للمقصود. والفرق كبير بين عبارة (أَعْطُوا) الدالّة على الأمر، وعبارة (أَعْطَوا) الدالّة على الخبر الماضي.

والفرق بينهما كالفرق بين عبارة (آتُوا) في قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾(١).

وعبارة (آتَوا) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾(٢).

فعبارة (آتُوا) تتألّف من فعل الأمر (آتِ)، و(واو الجماعة) المسنَدة إلى فعل الأمر. وعبارة (آتَوا) تتألّف من الفعل الماضي (آتَى)، و(واو الجماعة) المسنَدة إلى الفعل الماضي.

ومن هنا، وجب (التعديل)، بمعنى: تقويم التعبير السقيم، بالطريقة التحليليّة النقديّة، ثُمَّ تعديله إلى الصورة السليمة؛ ليكون التحليل - بعد التعديل - بالطريقة التحليليّة الوصفيّة.

وقد يحدث العكس، بأن يكون التعبير سليمًا؛ لكنّ المحلِّل اللغويّ يُخطئ حين يظنّ أنّ التعبير سقيم؛ فيكون تحليله بالطريقة التحليليّة النقديّة، لا بالطريقة التحليليّة الوصفيّة. والأمثلة على ذلك كثيرة، ولا سيّما في كتب المتزمِّتين من النقّاد المحدَثين، ومن يقلّدهم، بلا علم(٣).

ومن أمثلة ذلك أنّ (أسعد خليل داغر) خطّأ (أنستاس ماري الكرمليّ)، في استعمال كلمة (بَيَّاع)، في قوله: (بَيَّاع السماد)؛ وذكر أنّ الصواب أن يقول: (بَائِع).

وقد استنكر (د. مصطفى جواد) هذه التخطئة السقيمة، فقال: «إنّ وجود الرجل خطر على العربيّة فيما ترى، وغيرته عليها مشوبة بظلم وقسوة وجفاء، أيُريد أن يُفسِد على العرب لغتهم؟ ويمنع عليهم الاشتقاق منها، والسير في مذاهب أصحابها، لماذا اشتقّوا صيغ المبالغة؟ لأنّهم احتاجوا إليها، فهم محتاجون، ونحن في أنفسنا حاجات. فأيّ أعجميّ يحرّم علينا أن نسلك تلك السبل الواضحة، وأن نسير بلغتنا مع الزمان، وتجدُّد الحاجات، ومن ذا الذي يحقّ له أن يمنعنا من صيغ المبالغة لاسم الفاعل؟... ونحن مع هذه المقدّمة للفظ (البَيَّاع) نزيد الناقد اهتداءً بأنّه

(١) البقرة: ١١٠.

(٢) البقرة: ٢٧٧.

(٣) ينظر: أصول النقد اللغويّ: ٤٨٣-٤٨٤.

قد ورد، وسُمِّيَ به...»[١].

وكلمة (بَيَّاع) من الكلمات الدالّة على الحِرَف، وهي على صيغة (فَعَّال). وهذه الصيغة مُستعمَلة في الدلالة على الحِرَف كثيرًا؛ فكما يُقال: حَدَّاد، وخَيَّاط، وصَبَّاغ، ونَجَّار، يُقال أيضًا: (بَيَّاع). وقد استُعمِلت كلمة (بَيَّاع)، للدلالة على مَن كانت حرفتُه (البَيْع)، في نصوص حديثيّة ولغويّة وأدبيّة وتاريخيّة كثيرة، منها:

* الحديث المرفوع: «أربعةٌ يُبغِضُهُم الله عزَّ وجلَّ: البَيَّاعُ الحَلَّافُ، والفَقِيرُ المُخْتَالُ، والشيخُ الزاني، والإمامُ الجائِرُ»[٢].

* جاء في كتاب (العين): «والحِنَاطَة: حِرْفة الحَنَّاط، وهو بَيَّاعُ البُرّ»[٣].

* جاء في كتاب (العين) أيضًا: «والمِخْزَق: عُوَيدٌ في طَرَفه مِسمار مُحدَّد، ويكون عند بَيَّاع البُسرِ بالنَّوى...»[٤].

* جاء في كتاب (العين) أيضًا: «واللُّقَطَة: الرجلُ اللقّاطة، وبَيَّاع اللُّقاطات يَلتَقِطُها»[٥].

* جاء في كتاب (العين) أيضًا: «الكِرْبَاسَة: ثوب، وهي فارسيّة، والكِرْبَاس: فارسيّ، يُنسَب إليه بَيَّاعُه، فيُقال: كَرَابِيسِيّ»[٦].

* جاء في كتاب (العين) أيضًا: «ولولا اعتلال الهمزة، ما حسُن حذفُها، ألا ترى أنّهم لا يقولون لبَيَّاع السِّمْسِم: سَمَّاس»[٧].

* قال سيبويه: «وممّا تُمال ألفُه قولهم: كَيَّال، وبَيَّاع»[٨].

* قال الجاحظ: «وبلغَ من نَفْجِه مع ذلك ما أخبرني به إبراهيم بن هانئ، قال: كنتُ عنده يومًا، إذ مرَّ به بعضُ الباعة، فصاح: الخوخَ، الخوخَ. فقلتُ: وقد جاء الخوخ بعدُ؟ قال: نعم، قد جاء، وقد أكثرنا منه. فدعاني الغيظُ عليه إلى أن دعوتُ البَيَّاعَ، وأقبلتُ على ابن الخارَكيّ، فقلتُ: ويحك! نحن لم نسمع به بعدُ، وأنت قد أكثرتَ منه! وقد تعلمُ أنّ أصحابَنا أترفُ منك!

(١) قل ولا تقل: ١٨٦/١.
(٢) سنن النسائيّ: ٨٦/٥، رقم: (٢٥٧٦).
(٣) العين: ١٧١/٣.
(٤) العين: ١٤٩/٤.
(٥) العين: ١٠٠/٥.
(٦) العين: ٤٢٧/٥.
(٧) العين: ٣٥٥/٨.
(٨) الكتاب: ١٢١/٤.

ثُمَّ أقبلتُ على البَيَّاع، فقلتُ: كيف تبيعُ الخوخَ؟...»[١].

* قال ابن دُرَيد: «والخَمَّار: بَيَّاع الخَمْر»[٢].

* قال ابن دُرَيد أيضًا: «والنَّخَّاس: بَيَّاع الرَّقِيق، عربيّ صحيح...»[٣].

* قال ابن دُرَيد أيضًا: «والصَّرَّاف: بَيَّاع الدراهم، وهو الصيرفيّ أيضًا»[٤].

* قال الأزهريّ: «والشَّحَّام: الذي يُكثِر إطعامَ الناس الشحمَ، وكذلك بَيَّاع الشحمِ...»[٥].

* قال الصاحب بن عبّاد: «والجَدَّال: بَيَّاع الحَمام، واللاعِب به»[٦].

* قال ابن سيده: «ورَجُلٌ بَيُوعٌ: جَيِّدُ البيع، وبَيَّاعٌ: كثيرُه، وبَيِّعٌ كبَيُوع»[٧].

* قال ابن سيده أيضًا: «والكَمَّاءُ: بَيَّاعُ الكَمْأَةِ وجَانِيها للبيع»[٨].

* قال الزمخشريّ: «وفلانٌ تَامِرٌ، مُتْمِرٌ، تَمَّارٌ، تَمْرِيٌّ، أي: ذو تَمْر، مُكثِرٌ منه، بَيَّاعُ تَمْرٍ، مُحِبٌّ له»[٩].

ومن هنا، نُدرِك أنّ استعمال كلمة (بَيَّاع) استعمال عربيّ صحيح، لا إشكال فيه، وأنّ الناقد المخطِّئ - لهذا الاستعمال - مُخطِئ، بلا ريب؛ فقد حكم قبل أن يستقري!

والتعديل - في هذه الحالة - لا يكون للتعبير السليم، بل يكون للنقد اللغويّ السقيم، الذي غفل الناقد اللغويّ فيه عن سلامة التعبير؛ لأنّ استقراءه كان ناقصًا.

ومن قبيل (التخطئة السقيمة) ما نجده عند الطاعنين في (القرآن)، ممّن زعموا وجود (أخطاء لغويّة)، في بعض الآيات القرآنيّة، غافلين أو متغافلين، عن عدّة حقائق، أبرزها:

١- (النصوص القرآنيّة) هي أصحّ النصوص اللغويّة التي تُستنبَط منها قواعد اللغة العربيّة؛ فإذا وُجِدَت قاعدة لغويّة تخالف بعض النصوص القرآنيّة، فالخطأ في القاعدة اللغويّة، التي وضعها البشر، وليس الخطأ في (النصوص القرآنيّة)، المنزَّلة من لدن حكيم خبير.

---

(١) البخلاء: ١٠٠.

(٢) جمهرة اللغة: ٥٩٢/١.

(٣) جمهرة اللغة: ٦٠٠/١.

(٤) جمهرة اللغة: ٧٤١/٢.

(٥) تهذيب اللغة: ١٩٧/٤.

(٦) المحيط في اللغة: ٤٣/٧.

(٧) المحكم: ٢٦٢/٢.

(٨) المحكم: ٩٨/٧.

(٩) أساس البلاغة: ٩٧/١.

٢- لا يمكن التسوية أبدًا بين (النصوص القرآنيّة) و(النصوص الإنسانيّة)، الشعريّة والنثريّة؛ فعند الاختلاف تكون (النصوص القرآنيّة) هي المصدر الوحيد لاستنباط القواعد اللغويّة؛ ولا يمكن أبدًا تقديم النصوص الإنسانيّة، المملوءة بالتصحيف والتحريف والانتحال والتزييف، ولا سيّما النصوص الشعريّة المقيَّدة بقيد الوزن وقيد القافية، والأبيات التي لا يُعرَف قائلها.

٣- أساليب (النصوص القرآنيّة) كثيرة منوَّعة، وقد يكون القارئ قاصرًا عن معرفة بعضها، أو مقصِّرًا في تعلُّمها؛ فيكون الخطأ في قصور القارئ، أو في تقصيره، لا في (الأساليب القرآنيّة).

والعجب كلّ العجب، ممّن يتصدّى لتخطئة (النصوص القرآنيّة)، وهو - في الواقع - عاجز عن تلاوة سورة قرآنيّة واحدة، بكيفيّة صحيحة، سليمة من الأخطاء؛ ثُمَّ يزعم أنّ الصحابة والتابعين واللغويّين لم يتنبّهوا على تلك المواضع التي يزعم أنّها أخطاء!

الأصل الثالث- التأصيل:

قبل البدء بتحديد معنى النصّ، يجب تحديد حقائق عناصره اللفظيّة؛ لأنّ المعنى لا يُعرَف إلّا بعد معرفة اللفظ؛ ولأنّ الألفاظ العربيّة قد تتقارب في نصوص كثيرة، وقد تتطابق في بعض النصوص؛ فيقع المحلِّل اللغويّ في الوهم، إن تعجّل في تحديد معنى النصّ؛ ولذلك وجب التأنّي في ذلك؛ ليكون الأساس الأوّل للتحليل اللغويّ سليمًا.

فمن أمثلة التقارب قولنا: (مَا مِنْ مُسْتَبْقٍ)، وقولنا: (مَا مِنْ مُسْتَبِقٍ). فالنظرة العجلى لا تكاد تميّز بين هاتين الكلمتين: (مُسْتَبْقٍ)، و(مُسْتَبِقٍ).

لكنّ النظرة المتأنّية كفيلة بالتمييز بينهما؛ فضبط الباء بالسكون يُرشد إلى أنّ كلمة (مُسْتَبْقٍ) أصلها: (مُسْتَبْقِي)، فهي من مادّة (ب ق ي)، وعلى صيغة (مُسْتَفْعِل)، لكنّ الياء حُذِفت بسبب التنوين، فصار وزن الكلمة: (مُسْتَفْعٍ). وكسرة القاف في آخرها كسرة صرفيّة، وليست كسرة الجرّ الإعرابيّة.

أمّا كلمة (مُسْتَبِقٍ)، فإنّ ضبط الباء بالكسر يُرشد إلى أنّها من مادّة (س ب ق)، وعلى صيغة (مُفْتَعِل). وكسرة القاف في آخرها كسرة الجرّ الإعرابيّة، وليست كسرة صرفيّة.

ومن أمثلة التطابق قولنا مثلًا: (النساءُ يَدْعُونَ)، وقولنا: (الرجالُ يَدْعُونَ)؛ فعبارة (يَدْعُونَ) في الجملة الأولى مركَّبة من الفعل المضارع (يَدْعُو)، و(نون النسوة)، فهي مثل: (يَكْتُبْنَ). وفي الجملة الثانية مركَّبة من الفعل المضارع (يَدْعُو)، و(واو الجماعة)؛ و(النون) هنا علامة رفع الفعل المضارع؛ لأنّه من الأفعال الخمسة، والأصل: (يَدْعُوُونَ)، مثل: (يَكْتُبُونَ).

وكذلك قولنا: (مَلَّ الرجلُ)، وقولنا: (مَلَّ أَيُّهَا الرجلُ). فكلمة (مَلَّ) في الجملة الأولى فعل ماضٍ؛ لكنّها في الجملة الثانية فعل أمر؛ بدلالة النداء. وأصله المفكوك: (امْلَلْ).

ومن هنا، تجب (مراعاة التأصيل)، بمعنى: بيان حقائق أصول العناصر اللفظيّة، التي يتألّف منها النصّ اللغويّ، قبل تحديد المعاني الجزئيّة لتلك العناصر اللفظيّة.

ووسيلة (التجريد) من أبرز الوسائل التحليليّة التأصيليّة، وهي بمعنى تجريد الكلمات بعضها من بعض، عند التحليل، لتحديد الأصول اللفظيّة للكلمات قبل الاتّصال؛ لأنّ بعض الكلمات تتغيّر جزئيًّا عند الاتّصال؛ فربّما خفي الأصل على كثيرين؛ فيأتي المحلِّل اللغويّ لتوضيح الأصل بوسيلة التجريد، وتوضيح تأثير كيفيّات الاتّصال في الكلمات المتّصلة، وتوضيح الفروق اللغويّة بين حالتي الاتّصال والانفصال.

ومن أمثلة ذلك عبارة (فَقَسَتْ) في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾(١).

فقد يغفل المبتدِئ عن كون الفاء عاطفة في عبارة (فَقَسَتْ)، فيظنّها جزءًا من كلمة، فلا يميّز بين الفعل (قَسَا)، والفعل (فَقَسَ). فيعمد المحلِّل اللغويّ إلى وسيلة (التجريد) ليبيّن أنّ عبارة (فَقَسَتْ) تتألّف من ثلاثة عناصر لفظيّة:

أ- الفاء العاطفة، وهي كلمة مستقلّة نحويًّا، وليست جزءًا من كلمة.

ب- الفعل الماضي (قَسَا)، وقد حُذِفَت الألف من آخره منعًا لالتقاء الساكنين.

ج- تاء التأنيث الساكنة.

فعبارة (فَقَسَتْ) - في هذا النصّ - متعلّقة بمعنى (القَسْوَة)، لا بمعنى (الفَقْس)؛ ولذلك يُعنى (أهل التجويد) بنبر حرف القاف؛ لرفع الالتباس من ذهن السامع المبتدِئ.

ومن صور (التجريد): تجريد المعمولات من العوامل الإعرابيّة، أي: إرجاع المعمولات إلى أصولها قبل تأثير العوامل الإعرابيّة فيها، كما في كلمة (نَكْتَلْ) من قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَجَعُوا إِلَى أَبِيهِمْ قَالُوا يَا أَبَانَا مُنِعَ مِنَّا الْكَيْلُ فَأَرْسِلْ مَعَنَا أَخَانَا نَكْتَلْ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾(٢).

فكلمة (نَكْتَلْ) - في هذا النصّ - فعل مضارع مجزوم، لوقوعه في جواب الطلب (أَرْسِلْ)، والأصل قبل الجزم: (نَكْتَالُ) بالرفع؛ وعند الجزم تُسكَّن اللام، فيكون: (نَكْتَالْ) فيلتقي ساكنان؛ لذلك تحذف الألف منعًا لالتقاء الساكنين.

---

(١) الحديد: ١٦.

(٢) يوسف: ٦٣.

وبهذا يتّضح للمبتدِئين أنّ كلمة (نَكْتَلْ) ليست اسم علم، لأخي يوسف، كما توهّم بعض العامّة؛ وليست فعلًا مجرَّدًا على صيغة (نَفْعَلْ)، كما نُسِب إلى ابن السكّيت؛ بل إنّ هذه الكلمة على وزن (نَفْتَلْ)، وأصلها - قبل حذف حرف العلّة - على صيغة (نَفْتَعِل)، وهي من مادة (ك ي ل)، وليست من مادّة (ك ت ل)[1].

ومن هنا، وجب (التأصيل)، بمعنى: بيان أصول العناصر اللغويّة، لفظًا ومعنًى.

الأصل الرابع - التدليل:

لا يمكن الحكم بسلامة التحليل اللغويّ، إلّا بعد أن يقدّم المحلِّل اللغويّ الأدلّة القطعيّة، الدالّة على سلامة تحليله؛ فلو قال من شاء ما شاء، بلا دليل، لالتبس الحقّ بالباطل.

ومن هنا، وجب (التدليل)، قبل التحليل، بمعنى: تقديم الأدلّة التحليليّة القطعيّة، وهي القرائن السياقيّة؛ لأنّ كثيرًا من العناصر اللغويّة تكون احتماليّة، إذا أُهمِلت القرائن السياقيّة. ولذلك تكون القرائن السياقيّة هي الأدلّة التحليليّة القطعيّة الكبرى، وهي الوسيلة المثلى لقطع الاحتمالات، وتحديد المقصود.

فالفعل المضارع (تَذْهَبُ) مثلًا - إذا أُهمِلت القرائن السياقيّة - يحتمل أن يُراد به المخاطب المذكَّر، ويحتمل أن يُراد به الغائبة المؤنَّثة، ولا يتّضح المراد إلّا بوضع هذا الفعل في نصّ لغويّ، كقولنا مثلًا: (أَنْتَ تَذْهَبُ)، و(هِيَ تَذْهَبُ)؛ فيكون الضميران (أَنْتَ) و(هِيَ) قرينتين سياقيّتين، يستعين بهما المحلِّل اللغويّ؛ لإقصاء الاحتمالات، وتحديد مراد المتكلِّم.

وعبارة (قَاتِلَا) - إذا أُهمِلت القرائن - تحتمل أكثر من حقيقة لغويّة، لفظًا ومعنًى، ولا يتّضح المراد إلّا بوضع هذه العبارة في نصّ لغويّ؛ لتكون القرائن المصاحبة دليلًا على الحقيقة اللغويّة المقصودة، كقولنا مثلًا: (قَاتِلَا زيدٍ هُنا)، و(قَاتِلَا زيدًا هُنا).

فعبارة (قَاتِلَا) - في الجملة الأولى - اسم معرب بصيغة المثنّى، وأصله: (قَاتِلَانِ)؛ وقد حُذِفت نون المثنّى بسبب الإضافة؛ لأنّ كلمة (قَاتِلَا) مضافة إلى كلمة (زيدٍ)، بدلالة أنّ كلمة (زيدٍ) مجرورة؛ ولذلك تُعرَب كلمة (قَاتِلَا) في هذه الجملة: مبتدأً مرفوعًا، وعلامة رفعه الألف؛ لأنّه مثنّى، وهو مضاف؛ وتُعرَب كلمة (زيدٍ) مضافًا إليه مجرورًا؛ فالمراد إذن من هذا القول: (القَاتِلَانِ اللَّذانِ قَتَلَا زيدًا موجودان هنا).

---

(١) ينظر: طبقات النحويّين: ٨٩.

أمّا عبارة (قَاتِلَا) - في الجملة الثانية - فإنّها عبارة عن فعل الأمر (قَاتِل)، المسنَد إلى (ألف الاثنين)؛ بدلالة أنّ كلمة (زيدًا) جاءت منصوبة؛ لأنّها مفعول به لفعل الأمر؛ فالمراد إذن من هذا القول: (حَاوِلَا أن تَقْتُلَا زيدًا هنا).

ومن هنا، تكون العلامة الإعرابيّة إحدى القرائن السياقيّة القطعيّة، التي يمكن أن تُعين المحلِّل اللغويّ على الكشف عن الحقيقة اللغويّة المقصودة، لفظًا ومعنًى؛ بمعنى أنّ (علامة الجرّ) و(علامة النصب) - في كلمتي (زيدٍ) و(زيدًا) - كانتا دليلين من أدلّة الحقيقة اللغويّة.

وتتّضح فائدة (القرينة السياقيّة)، عند إقصائها من النصّ، كما في تغيير كلمة (زيد) - التي تظهر عليها العلامات الثلاث - إلى كلمة (موسى)، التي تُقدَّر عليها العلامات الثلاث؛ وذلك كأن يُقال مثلًا: (قَاتِلَا موسى هُنا)؛ فلا يتّضح المراد إلّا بزيادة قرينة سياقيّة أخرى؛ كأن يُقال مثلًا: (قَاتِلَا موسى هُنا يَختَبِئانِ)، و(قَاتِلَا موسى هُنا كما قَاتَلْتُمَا أخاهُ).

ففي الجملة الأولى بمعنى: (القَاتِلانِ اللَّذانِ قَتَلَا موسى يَختَبِئانِ هنا)، وفي الجملة الثانية بمعنى: (حَاوِلَا أن تَقْتُلَا موسى هنا، كما حاولتُما قَتْلَ أخيهِ).

وعبارة (تَعَاوَنُوا) - مثلًا - تحتمل أكثر من حقيقة لغويّة، وهي خارجة عن السياق؛ لكنّ القرائن السياقيّة كفيلة بتحديد المقصود منها قطعًا.

قال تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾(١).

فجاءت العبارة الأولى (وَتَعَاوَنُوا) بصيغة فعل الأمر، المسنَد إلى (واو الجماعة). وجاءت العبارة الثانية (وَلَا تَعَاوَنُوا) بصيغة الفعل المضارع، المسنَد إلى (واو الجماعة)، وهو مجزوم بأداة الجزم (لا الناهية)، والأصل: (وَلَا تَتَعَاوَنُوا)، لكن حُذِفت إحدى التاءين.

و(القرائن السياقيّة) على قسمين:

١- القرائن المقاليّة، وتشمل العناصر اللغويّة المنطوقة، والعناصر اللغويّة المكتوبة؛ فلا بدّ من تحكيم المنطوق، وتحكيم المكتوب، ما أمكن ذلك. وأبرزها: حروف المعاني، وأشباه الحروف، والمادّة الاشتقاقيّة، والصيغة الصرفيّة، والعلامة الإعرابيّة، والعلاقة الإعرابيّة، والرتبة النحويّة، والهيأة الصوتيّة، والهيأة الإملائيّة، والكيفيّة التركيبيّة، والقيمة المعنويّة.

(١) المائدة: ٢.

٢- القرائن المقاميّة، وتشمل العناصر المصاحبة للنصّ، وأبرزها: القائل، المخاطَب، الغرض، الحال، الحدث، المكان، الزمان، العلاقات، المعارف، المعقول.

وهذه بعض الأمثلة الدالّة على وجوب تحكيم (القرائن السياقيّة):

١- قولنا: (ماتَ زيدٌ وأبوه في المستشفى)

يمكن أن تُنطَق هذه الجملة بكيفيّتين نطقيّتين:

أ- أن نسكت على كلمة (زيد) قليلًا، قبل أن نستأنف النطق؛ ليكون المراد أنّ زيدًا وحده هو الذي مات. أمّا أبو زيد، فقد كان حيًّا في المستشفى، حين مات ابنه زيد؛ فتكون (الواو) - في عبارة (وأبوه) - حاليّة، وتُعرَب كلمة (أبو) مبتدأ.

ب- أن نستمرّ بلا سكت؛ ليكون المراد أنّ زيدًا وأباه ماتا معًا، في المستشفى؛ فتكون (الواو) - في عبارة (وأبوه) - عاطفة، وتُعرَب كلمة (أبو) اسمًا معطوفًا.

٢- قولنا: (مُوسَى عَادَ الفَتَى)، وقولنا: (مُوسَى عَادَى الفَتَى)

يمكن أن تُنطَق هاتان الجملتان المختلفتان بكيفيّة نطقيّة واحدة، إذا أهمل الناطق مراعاة النبر والتنغيم، في المواضع المناسبة؛ وذلك لأنّ الفرق في البنية اللفظيّة بين كلمة (عَادَ) وكلمة (عَادَى) لا يتّضح للسامع؛ بسبب حذف الألف الأخيرة، من كلمة (عَادَى) نطقًا؛ وذلك منعًا لالتقاء الساكنين.

فتكون القرينة الإملائيّة هنا أقوى قرينة تكشف عن الحقيقة اللغويّة لكلمة (عَادَى)؛ فهي من المعاداة، لا من العودة؛ ولذلك يكون إعراب الجملتين على هذا النحو:

- (مُوسَى عَادَ الفَتَى): (مُوسَى): منادى، والأداة محذوفة، و(عَادَ): فعل، و(الفَتَى): فاعل.

- (مُوسَى عَادَى الفَتَى): (مُوسَى): مبتدأ، و(عَادَى): فعل، والفاعل ضمير مستتر، تقديره (هو) يعود على (مُوسَى)، و(الفَتَى): مفعول به، والجملة الفعليّة في محلّ رفع خبر.

والناطق الواعي يمكن أن يستعين بالنبر وبالتنغيم؛ لبيان المراد للسامع؛ فالتنغيم في جملة النداء يخالف التنغيم في جملة الابتداء؛ وكذلك يمكن أن ينبر الناطق الواعي، وهو ينطق عبارة (عَادَى الفَتَى) بالضغط عند نطق الدال المفتوحة، من كلمة (عَادَى)، ولام التعريف من كلمة (الفَتَى)؛ ليدلّ السامع على أنّ ثَمَّةَ ألفًا محذوفة نطقًا من آخر الفعل (عَادَى).

٣- قولنا: (أَنَا أَحْمَدُ الوَرِعُ)، وقولنا: (أَنَا أَحْمَدُ الوَرِعَ)

التقارب بين هاتين الجملتين - في الظاهر - قويّ جدًّا، والفرق بينهما في ضمّ العين من كلمة (الوَرِعُ) في الجملة الأولى، وفتح العين من كلمة (الوَرِعَ) في الجملة الثانية؛ ولذلك كانت

العلامة الإعرابيّة أقوى قرينة تكشف عن الحقيقة اللغويّة لكلّ جملة منهما.

فدلّت الضمّة - من كلمة (الوَرِعُ) في الجملة الأولى - على أنّ كلمة (أَحْمَدُ) فيها اسم علم، وأنّ كلمة (الوَرِعُ) فيها نعت لاسم العلم.

ودلّت الفتحة - من كلمة (الوَرِعَ) في الجملة الثانية - على أنّ كلمة (أَحْمَدُ) فيها فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنا)، وأنّ كلمة (الوَرِعَ) فيها مفعول به.

٤- قولنا: (يُوسُفُ أَكْرَمَ زيدًا)، وقولنا: (يُوسُفُ أَكْرِمْ زيدًا)

في الجملة الأولى، دلّت صيغة الفعل الماضي (أَكْرَمَ) على أنّ كلمة (يُوسُفُ) مبتدأ. وفي الجملة الثانية، دلّت صيغة فعل الأمر (أَكْرِمْ) على أنّ كلمة (يُوسُفُ) منادى. فالصيغة الصرفيّة قرينة سياقيّة مهمّة، لا يصحّ إغفالها، ولا إهمالها لأنّها دليل من أدلّة المحلّل اللغويّ.

٥- قولهم: (الظُّهُورُ يَقْصِمُ الظُّهُورَ)

جاءت كلمة (الظُّهُورُ) الأولى على صيغة المصدر، يُقال: ظَهَرَ ظُهُورًا، كما يُقال: جَلَسَ جُلُوسًا، ورَكَعَ رُكُوعًا، وسَجَدَ سُجُودًا، ونَهَضَ نُهُوضًا.

وجاءت كلمة (الظُّهُورَ) الثانية على صيغة جمع التكسير، يُقال: ظَهْرٌ وظُهُورٌ، كما يُقال: أَمْرٌ وأُمُورٌ، وذَنْبٌ وذُنُوبٌ، وصَدْرٌ وصُدُورٌ، وقَلْبٌ وقُلُوبٌ.

وجاءت كلمة (الظُّهُورَ) الثانية في موقع المفعول به للفعل (يَقْصِمُ)؛ فالظهور الثانية هي المقصومة، ومادّة (ق ص م) تناسب كسر الظهر[1]؛ وفاعل الفعل (يَقْصِمُ) ضمير مستتر يعود على كلمة (الظُّهُورُ) الأولى؛ وبذلك يتّضح مراد القائل؛ فظهور الإنسان - بمعنى اشتهاره - يؤدّي إلى كسر ظهره، بالمعنى المجازيّ.

الأصل الخامس- التعطيل:

قد يُخطِئ المحلِّل اللغويّ، في بعض المواضع، فيعتمد على أدلّة زائفة، ويستمسك بها، وهي - في حقيقة الأمر - صوارِف، تصرف المحلِّل اللغويّ عن الانتفاع بالقرائن الصحيحة، التي تكشف عن الحقيقة اللغويّة، لفظًا ومعنًى؛ فينصرف المحلِّل اللغويّ عن (التحليل الصحيح)، من حيث لا يقصد، ولا يشعر، أو قد يفعل ذلك عمدًا، إذا كان من أهل الأهواء.

(١) ينظر: العين: ٧٠/٥، مقاييس اللغة: ٩٣/٥.

ومن الأمثلة - الدالّة على خطر الوقوع في (فخّ الصوارِف) - ما ذهب إليه الطبريّ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾[١].

فقد اعتمد الطبريّ - في تفسيره لهذه الآية - على إسرائيليّات سقيمة عقيمة أثيمة؛ فنسب إلى يوسف - عليه السلام - (مُقارَبة الفاحشة)، بعبارة نابية بذيئة قبيحة، غافلًا عن القرائن الكثيرة الدالّة دلالة قطعيّة على براءة يوسف - عليه السلام - من هذه التهمة!

وزاد الطبريّ الأمر فظاعةً، فوق فظاعته؛ فشنَّع على العلماء الذين استدلّوا بالقرائن القطعيّة على براءة يوسف - عليه السلام - من هذه التهمة، واتّهمهم بمخالفة الذين يُؤخَذ عنهم العلم[٢]؛ وفي هذا غفلة ما بعدها غفلة!

فهذه المرويّات - التي استدلّ بها هو ومن وافقه - ما هي إلّا إسرائيليّات ساقطة باطلة مكذوبة، ولا تصحّ عن أهل العلم. وإن صُحِّحت نسبتُها إلى بعضهم، فليست أقوال البشر مقدَّمةً على قول الله تعالى. وقد نبَّه على ذلك علماء كبار[٣].

إنّ مَثَلَ الاعتماد على (الصوارِف السقيمة)، كمَثَلِ دسّ (السُّمّ الناقع) في الماء العذب؛ فلا قيمة لأيّ ماء مشوب بالسُّمّ؛ لأنّ السُّمّ سيقضي على الشارب، قبل أن ينتفع بالماء. وكذلك تقضي هذه (الصوارِف السقيمة) على التحليل اللغويّ، قبل الانتفاع بالحقائق اللغويّة.

ومن هنا، وجب (التعطيل)، بمعنى: تعطيل (الصوارِف السقيمة)، أي: ترك الاعتماد عليها، وعدم الالتفات إليها؛ فتكون مهملةً كالبئر المعطَّلة، التي لا تُورَد، ولا يُستقَى منها[٤]؛ لأنّها تصرف المحلِّل اللغويّ عن (التحليل الصحيح)، وعن الانتفاع بالقرائن السياقيّة.

ويكون (تعطيل الصوارِف) بالاعتماد على (تفعيل القرائن)، بمعنى أنّ نظر المحلِّل اللغويّ إلى (تضافُر القرائن) كفيل بصرف نظره عن (الصوارِف السقيمة)؛ لأنّ المحلِّل اللغويّ يحتاج إلى التدليل على صحّة التحليل، فلا بدّ له من البحث عن الأدلّة التي تُثبِت صحّة تحليله.

فإذا وجد أنّ (القرائن الصحيحة) متضافرة للدلالة على الحقائق اللغويّة؛ فإنّه سيستغني بهذه (القرائن الصحيحة)، عن (الصوارِف السقيمة)، التي تنحرف به عن الحقائق اللغويّة.

---

(١) يوسف: ٢٤.

(٢) ينظر: جامع البيان: ١٣/٨٢-١٠٠.

(٣) ينظر: التفسير الكبير: ١٨/١١٨-١٢٠، تفسير البحر المحيط: ٥/٢٩٤-٢٩٥.

(٤) ينظر: العين: ٢/٩.

ففي سورة يوسف مثلًا، نجد أنّ لكلّ عنصر مقاليّ ولكلّ عنصر مقاميّ أثرًا في تركيب المعنى الكلّيّ لحقيقة براءة يوسف - عليه السلام - من (مقارَبة الفاحشة).

وسأكتفي بالإشارة الوجيزة، إلى أبرز العناصر المقاليّة والمقاميّة، التي يؤدّي تضافُرها إلى اتّضاح حقيقة براءة يوسف - عليه السلام - من هذه التهمة الباطلة.

أوّلًا- العناصر المقاليّة:

١- المادّة الاشتقاقيّة (ع و ذ) - في كلمة (مَعَاذ) - تدلّ على ما يقارب (الالتجاء)[١]، الذي يقتضي الفرار من الخطر؛ وهكذا التجأ يوسف إلى الله تعالى؛ فرارًا من خطر المعصية.

٢- الصيغة الصرفيّة (مَفْعَل) - في كلمة (مَعَاذ) - تدلّ على معنى (المبالغة)؛ لأنّها صيغة المصدر الميميّ، وهي أخصّ من صيغة المصدر العامّ؛ فيختصّ المصدر الميميّ (مَعَاذ) بالدلالة على معنى (المبالغة) في (العَوْذ)، بخلاف المصدر العامّ (عَوْذ)، فدلالته عامّة[٢].

٣- إضافة المصدر الميميّ (مَعَاذ) - إلى لفظ الجلالة - تدلّ على الاختصاص، فهو يلجأ في هذا المقام إلى الله تعالى وحده، ويسأله العصمة والحفظ.

٤- الحرف (لولا) قرينة من أوضح القرائن السياقيّة المقاليّة، التي تُرشِد المتفكِّر إلى الإيقان بامتناع صدور (الهَمّ)، من يوسف - عليه السلام - لأنّه حرف (امتناع لوجود)؛ فقد امتنع (الهَمّ)؛ بسبب وجود (رؤية البرهان)، كما تقول: (غَرِقَ الطفلُ في النهر لولا الرجلُ المُنقِذُ)؛ أي: امتنعَ (غَرَقُ الطفل)؛ لوجود (الرجل المُنقِذ)، الذي أنقذَ الطفلَ من الغرق.

ومن أمثلته في القرآن قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِنْ شَيْءٍ﴾[٣].

فبسبب وجود فضل الله تعالى على النبيّ - عليه الصلاة والسلام - امتنع هَمُّ طائفة منهم بإضلاله. وفائدة هذا الأسلوب بيان شدّة الأمر، في المقام الشديد.

٥- أسلوب التقديم في قوله تعالى: ﴿وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾؛ للدلالة على أنّ الأمر قد بلغ أقصى درجات الشدّة، في ذلك المقام.

---

(١) ينظر: مقاييس اللغة: ٤/١٨٣-١٨٤.

(٢) ينظر: العموم الصرفيّ: ١٥٥-١٥٦.

(٣) النساء: ١١٣.

وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَى فَارِغًا إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ لَوْلَا أَنْ رَبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا لِتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[١].

٦- لام التعليل - في عبارة (لِنَصْرِفَ) - تدلّ على أنّ الله تعالى قد جعل (رؤية البرهان) سببًا في صرف السوء والفحشاء عن يوسف، عليه السلام.

٧- المادّة الاشتقاقيّة (ص ر ف) - في كلمة (نَصْرِفَ) - تدلّ على ما يقارب الإبعاد[٢]. والحاصل إبعاد السوء والفحشاء عنه؛ فكيف يُتَّهَم بمقاربة الفاحشة؟!

٨- الصيغة الصرفيّة (نَفْعِل) - في كلمة (نَصْرِف) - تدلّ على أنّ الله تعالى هو الذي صرف السوء والفحشاء عنه؛ فكيف يُتَّهَم بمقاربة الفاحشة؟!

٩- الحرف (عَنْ) يدلّ على المجاوَزة، أو البعد؛ فكان بعيدًا عن السوء والفحشاء.

١٠- إعراب (السُّوء) مفعولًا به، يصل إليه الفعلُ (نَصْرِف) بنفسه، لا بحرف الجرّ، مع دخول حرف الجرّ على الضمير العائد على يوسف؛ فقال تعالى: ﴿لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ﴾، ولم يقل: (لِنَصْرِفَهُ عَنِ السُّوءِ والفَحْشاءِ).

فيوسف - عليه السلام - كان راغبًا في تجنُّب السوء والفحشاء، وليس مُكرَهًا على هذا الصرف؛ فإنّه قد جاهد النفس بالتقوى؛ فاستحقّ أن يصرف الله تعالى عنه السوء والفحشاء؛ فليس كالطفل الذي يقترب من النار في لعبه؛ فيصرفه أبوه عنها، والطفل كارِه لذلك الصرف، راغِب في اللعب بالنار.

١١- المادّة الاشتقاقيّة (خ ل ص) - في كلمة (الْمُخْلَصِينَ) - تدلّ على ما يُقارِب الصفاءَ والنقاءَ والسلامةَ من الشوائب[٣].

١٢- الصيغة الصرفيّة (مُفْعَل) - في كلمة (الْمُخْلَصِينَ) - تدلّ على (المفعوليّة)؛ فهو من الذين أَخلصَهم اللهُ تعالى، فجعلهم أصفياء أنقياء.

١٣- المادّة الاشتقاقيّة (ع ص م) - في كلمة (اسْتَعْصَمَ) - تدلّ على العصمة (المنع)[٤]؛ فبعد مراودتها له عن نفسه، كان جواب يوسف - عليه السلام - قائمًا على منع النفس من الوقوع في الخطيئة، أي: كان رفضًا قاطعًا، ليس فيه أدنى تردُّد.

---

(١) القصص: ١٠.

(٢) ينظر: مقاييس اللغة: ٣/٣٤٢-٣٤٣.

(٣) ينظر: مقاييس اللغة: ٢/٢٠٨.

(٤) ينظر: مقاييس اللغة: ٤/٣٣١.

١٤- الصيغة الصرفيّة (اسْتَفْعَلَ) - في كلمة (اسْتَعْصَمَ) - تدلّ على معنى (المبالغة)؛ فالفعل (اسْتَعْصَمَ) يدلُّ على المبالغة في منع النفس من الوقوع في الخطيئة[١].

١٥- المادّة الاشتقاقيّة (ح ب ب) - في كلمة (أَحَبُّ) - تدلّ على (رضا النفس). ومعلوم أنّ نفوس المتّقين ترضى بما يُصيبها في سبيل تحقيق مرضاة الله تعالى.

١٦- الصيغة الصرفيّة (أَفْعَل) - في كلمة (أَحَبُّ) - تدلُّ على معنى (التفضيل)؛ فالسجن أحبُّ إليه من مُقارَبة الفاحشة؛ لأنّه وسيلة لتخليصه من الحرام[٢].

فحُبُّ السجن هنا حُبٌّ نِسبيٌّ، كمن يقعُ بين شَرَّينِ، فيكون الشرُّ الأصغرُ أهونَ عليه من الشرِّ الأكبرِ؛ فلذلك يكون أَحَبَّ إليه؛ لأنّه كان في (مقام الضيق) لا في (مقام السعة)؛ فمن يفرّ من حرارة النار المضطرمة في الدار تهون عليه حرارة الشمس خارج الدار.

ثانيًا- العناصر المقاميّة:

تبدو شدّة المقام - في قصّة يوسف - واضحةً جدًّا، بالنظر في عناصره، وأبرزها:

١- فعل المراوَدة صادر من المرأة التي هو في بيتها، فهي بمنزلة المالِكة له، وهو - عندها - بمنزلة المملوك لها، وعصيان المملوك - لمالِكته - أمر شديد.

٢- فعل المراوَدة صادر من امرأة عن نفس رجل، وفي هذا من الإغراء الشديد ما فيه؛ فالغالب أن يكون الرجل هو المراوِد الراغِب المجاهِر بالطلب، وأن تكون المرأة هي المطلوبة الممتنِعة؛ فإذا حصل العكس، كان الإغراء أشدَّ من المعتاد.

٣- الخلوة بتغليق الأبواب؛ فإنّ الإنسان يشعر بثقل التعفُّف في مقام الخلوة، بخلاف التعفُّف في مقام حضور الآخرين؛ فقد يتعفَّف الإنسان حياءً من الناس، أو خوفًا منهم؛ لكنّه حين يتعفَّف في مقام الخلوة؛ فليس إلّا الحياء من الله تعالى، والخوف منه.

٤- لم يكن يوسفُ وقتَ المراوَدة طفلًا، ولا شيخًا، بل كان في مرحلة الشباب، وهي أخطر مرحلة يمكن أن يضعف فيها الإنسان عند المراوَدة.

٥- حين ردَّ على مراوَدتها، بالموعظة الحسنة، أصرَّت على تحقيق رغبتها؛ وفي إصرارها ما يُغري بمطاوَعتها؛ ولكنّه أسرع نحو الباب؛ لينجو من كيدها؛ فركضت خلفه، وقدَّتْ قميصَه من دُبُر؛ وهو إصرار على الفاحشة كفيل بإغراء الرجال والجبال، إلّا من كان من المخلَصين.

(١) ينظر: الكشّاف: ٢٨١/٣، تفسير التحرير والتنوير: ٢٦٤/١٢.

(٢) ينظر: تفسير التحرير والتنوير: ٢٦٥/١٢.

في هذا المقام الشديد كلّ الشدّة صدرت المراوَدةُ من امرأة العزيز، وصدر الاستعصامُ من يوسف - عليه السلام - فكيف يُتَّهَم المستعصِم بمقارَبة الفاحشة؟! وكيف يُتَّهَم بمقارَبة الفاحشة من يكون دخولُ السجن أحبَّ إليه من مطاوَعتها على ارتكاب الفاحشة؟!

إنّ تدبُّر سورة يوسف يُرشِد المتدبِّر إلى الإيقان بقوّة اعتصام يوسف - عليه السلام - بالله تعالى، وقوّة التجائه إليه، وقوّة شكره لنعمة الله عليه، وشدّة حذره من الاتّصاف بالظلم.

فهل يمكن أن يُقارِبَ الفاحشةَ مَن يكون ردُّه - على مراوَدة المرأة له - الاعتصامَ القويَّ بالله تعالى، والالتجاءَ القويَّ إليه؟! وهل يمكن أن يُقارِبَ الفاحشةَ من يكون شاكرًا لنعمة الله تعالى عليه، بأن أنجاه من كيد إخوته، وأحسن مثواه؛ فكيف يُقابِلُ النعمةَ بالمعصية؟! وهل يمكن أن يُقارِبَ الفاحشةَ من يقول للمرأة التي تُراوِده: إنّ إتيان الفاحشة ظلمٌ، وإنّ الظالمين لا يُفلِحون؟!

وهكذا نُدرِك يقينًا أنّ الإفادة من (القرائن السياقيّة) لا يمكن أن تتحقّق إلّا بعد تعطيل كلّ ما من شأنه أن يصرف المحلِّل اللغويّ عن (الحقائق اللغويّة)، ولا سيّما الإسرائيليّات، والأخبار التاريخيّة الضعيفة، وروايات أسباب النزول الضعيفة، والأقوال التفسيريّة الضعيفة، والآراء اللغويّة الضعيفة، والشواهد الشعريّة الضعيفة، وأشباهها من (الصوارِف السقيمة).

الأصل السادس- التعليل:

إنّ الترادف التامّ - بين العناصر اللغويّة - لا يكون إلّا في حالات استثنائيّة، انحرف فيها أصحابُها عن (التعبير الأمثل)، غافلين أو متغافلين. وأبرز هذه الحالات الاستثنائيّة:

١- اختلاف اللهجات، كأن تستعمل قبيلةٌ الفعلَ (هَلَكَ) متعدِّيًا، بمعنى الفعل (أَهْلَكَ)، وهو انحراف عن (التعبير الأمثل)؛ لأنّ الفعل (هَلَكَ) في الأصل فعل لازم[1].

٢- اضطرار الشعراء، كأن يُضطَرّ الشاعر إلى استعمال كلمة في معنى كلمة أخرى؛ لأنّ مراعاة الوزن أو القافية تقتضي ذلك؛ فيكون الشاعر بهذا الاضطرار قد انحرف عن (التعبير الأمثل).

٣- ضعف المتكلِّمين، كأن يكون المتكلِّم ضعيفًا في العربيّة، فلا يجد الكلمة المناسبة، فيستعمل كلمة أخرى في موضعها؛ فيكون قد انحرف عن (التعبير الأمثل).

فيجب النظر بدقّة، إلى تفاوت النصوص اللغويّة في (الدرجة البيانيّة)؛ فلا تُعامَل معاملةً واحدةً. فليس (النصّ القرآنيّ) و(النصّ الإنسانيّ) على درجة بيانيّة واحدة؛ بل الفرق بينهما أكبر من أن

(١) ينظر: الصحاح: ١٦١٦/٤.

يُحاط به. والفرق كبير جدًّا بين نصّ إنسانيّ رفيع، ونصّ إنسانيّ وضيع.

ومن هنا، وجب (التعليل)، بمعنى: بيان (علل التعبير السليم البليغ)، الذي سلم من آثار (الانحراف اللغويّ)، ولا سيّما (علل التعبير القرآنيّ)؛ فإنّها أَولى من غيرها بالعناية.

ويكون التعليل باتّباع عدّة خطوات، أبرزها:

١- تحديد حقيقة العنصر اللغويّ الأصيل، الذي ورد في النصّ، لفظًا ومعنًى.

٢- اقتراح العنصر اللغويّ البديل، الذي لم يرد في هذا النصّ؛ لكنّه ورد في نصّ آخر.

٣- تحديد حقيقة العنصر اللغويّ البديل، لفظًا ومعنًى.

٤- الموازنة بين حقيقة العنصر اللغويّ الأصيل وحقيقة العنصر اللغويّ البديل.

٥- النظر بدقّة لمعرفة أيّ هذين العنصرين هو الأنسب للنصّ، مقالًا ومقامًا.

فإذا كان العنصر البديل هو الأنسب للنصّ، مقالًا ومقامًا؛ فهذا يعني أنّ صاحب النصّ قد حاد عن (التعبير الأمثل)، قصورًا، أو تقصيرًا، كما في الضرورة الشعريّة، مثلًا، حين يُضطَرّ الشاعر إلى التضحية بالمعنى المقصود، من أجل تحقيق الإيقاع المنشود.

وإذا كان العنصر الأصيل هو الأنسب للنصّ، مقالًا ومقامًا، فإنّ هذه (الأنسبيّة) هي علّة التعبير بالعنصر الأصيل، دون العنصر البديل. وهذا ما نجده واضحًا في النصوص البليغة، ولا سيّما في (النصوص القرآنيّة)، التي لا يمكن أن يقاربها أيّ نصّ لغويّ إنسانيّ!

ومن أمثلة ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾[١].

من العناصر الواردة في هذا النصّ: حرف العطف (ثُمَّ)، والفعل (اسْتَخْرَجَ). فأمّا حرف العطف (ثُمَّ)، فيدلّ على معنى (التراخي) تنصيصًا[٢]. وأمّا الفعل (اسْتَخْرَجَ)، فيدلّ على معنى (الجعل) مع معنى (الاجتهاد) تنصيصًا[٣].

والعنصران البديلان - المقترَحان في تحليل الموازنة - هما: حرف العطف (الفاء)، موازنةً بحرف العطف (ثُمَّ)، والفعل (أَخْرَجَ) موازنةً بالفعل (اسْتَخْرَجَ).

---

(١) يوسف: ٧٦.

(٢) ينظر: المقتضب: ١/١٠.

(٣) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١/١١٠.

فأمّا حرف العطف (الفاء)، فيدلّ على معنى (التعقيب) عمومًا. وأمّا الفعل (أَخْرَجَ)، فيدلّ على معنى (الجعل) عمومًا، فليس فيه تنصيص على معنى (الاجتهاد).

فيكون حرف العطف (ثُمَّ) والفعل (اسْتَخْرَجَ) أنسبَ من غيرهما، في مقام (طول المدّة)؛ وهو المقام الخاصّ بأحداث هذا النصّ القرآنيّ.

لقد كان فَقْدُ الصواع (السقاية) عملًا مقصودًا، أراد منه يوسف - عليه السلام - أن يستبقي أخاه الأصغر عنده؛ ولكي يخفى ذلك على إخوته الكبار، وجب إبعاد الشكّ عن نفوسهم. ولذلك بدأ المفتّش بتفتيش أوعية إخوته الكبار، ثُمَّ بعد طول بحث في أوعيتهم، جاء إلى وعاء أخيه الأصغر، لتفتيشه(١).

وكان يوسف - عليه السلام - قد جعل السقاية في رحل أخيه. قال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ السِّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا الْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ﴾(٢).

وقد جعلها بحيث لا تظهر إلّا بعد بحث، لإبعاد الشبهة عن نفوسهم؛ ولذلك كان التعبير بالفعل (اسْتَخْرَجَ)، الدالّ بصيغته على معنى (الاجتهاد)، دون الفعل (أَخْرَجَ) الدالّ على عموم الإخراج، بلا تنصيص على الاجتهاد، أو عدمه(٣).

فقوله: ﴿ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا﴾ مناسب كلّ المناسبة للمقام؛ لدلالة حرف العطف (ثُمَّ) على التراخي تنصيصًا(٤)، ولدلالة الفعل (اسْتَخْرَجَ) على الاجتهاد تنصيصًا(٥).

إنّ الغفلة عن (الفروق اللغويّة) تحمل كثيرًا من المفسّرين واللغويّين على القول بالترادف بين العنصرين اللغويّين، من دون الإشارة إلى أدنى فرق بينهما.

ومن أمثلة ذلك قول أبي حيّان الأندلسيّ: «واسْتَوْقَدَ: اسْتَفْعَلَ، وهي بمعنى أَفْعَلَ. حكى أبو زيد: (أَوْقَدَ واسْتَوْقَدَ) بمعنًى... أو للطلب، جوّز المفسّرون فيها هذين الوجهين من غير ترجيح. وكونها بمعنى (أَوْقَدَ) قول الأخفش، وهو أرجح؛ لأنّ جَعْلَها للطلب يقتضي حذف جملة، حتّى يصحّ المعنى، وجَعْلها بمعنى (أَوْقَدَ) لا يقتضيه. ألا ترى أنّه يكون المعنى في الطلب: استدعوا نارًا، فأوقدوها، فلمّا أضاءت ما حوله؛ لأنّ الإضاءة لا تتسبّب عن الطلب، إنّما تتسبّب عن

(١) ينظر: تفسير التحرير والتنوير: ٣١/١٣.

(٢) يوسف: ٧٠.

(٣) ينظر: العموم الصرفيّ: ٨٦.

(٤) ينظر: نظم الدرر: ٧٨/٤.

(٥) ينظر: بلاغة الكلمة في سورة يوسف: ١٠٤-١٠٥.

الاتّقاد، فلذلك كان حملها على غير الطلب أرجح»[١].

جاء قول أبي حيّان الأندلسيّ تعقيبًا على قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾[٢].

إنّ كون (اسْتَوْقَدَ) بمعنى (أَوْقَدَ) صحيح على جهة التقارُب؛ لكنّه غير صحيح على جهة التطابُق؛ بمعنى أنّ الترادف بين الفعلين (أَوْقَدَ) و(اسْتَوْقَدَ) تقارُبيّ، لا تطابُقيّ.

فالفعل (أَوْقَدَ) يدلّ دلالة عامّة على حصول (الإيقاد)، يُقال: وَقَدَتِ النارُ، وأَوْقَدْتُها، بمعنى: جعلتها تَقِدُ؛ فصيغة (أَفْعَلَ) في الفعل (أَوْقَدَ) تدلّ على معنى (الجعل)، كما يُقال: طَفِئَتِ النارُ، وأَطْفَأْتُها، أي: جعلتها تَطْفَأ، وكما يُقال: ضَحِكَ الطفلُ، وأَضْحَكْتُه، أي: جعلته يَضْحَكُ، وكما يُقال: غَضِبَ الرجلُ، وأَغْضَبْتُه، أي: جعلته يَغْضَبُ.

أمّا الفعل (اسْتَوْقَدَ)، فيدلّ على معنيين مجتمعَين معًا، هما معنى (الجعل) الذي يدلّ عليه الفعل (أَوْقَدَ)، مع زيادة معنى (المبالغة) تنصيصًا. ومن صور المبالغة هنا معنى (الاجتهاد)؛ فالفعل (اسْتَوْقَدَ) لا يدلّ على مطلق الإيقاد، كما في الفعل (أَوْقَدَ)، بل يدلّ على الاجتهاد في الإيقاد تنصيصًا؛ وهو المناسب للمقام الذي ورد فيه الفعل (اسْتَوْقَدَ).

وتتّضح المناسبة حين نُدرِك أنّ خسارة الذين ذهب الله تعالى بنورهم كانت كبيرة جدًّا؛ لأنّهم بذلوا جهدًا كبيرًا في إيقاد النار. والفرق كبير في إدراك قيمة الخسارة بين حالتين:

١- أن تعلم أنّ الخاسر قد بذل جهدًا كبيرًا لتحصيل أمر معيَّن، ثُمَّ خسر ما أراد تحصيله.

٢- أن تعلم أنّ الخاسر قد خسر ما أراد تحصيله، من دون ذكر لقيمة الجهد المبذول.

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ مصطلح (الطلب) يُطلَق على صورتين:

١- الطلب القوليّ، كقولنا: (اسْتَغْفَرَ المذنبُ رَبَّهُ)، أي: طلب المذنبُ المغفرةَ من ربِّه، قولًا بلسانه، أو قولًا بقلبه، فقال مثلًا: (رَبِّ اغْفِرْ لِي).

٢- الطلب العمليّ، وهو ما يُسمّى: (الاجتهاد)، أو (السعي)، أو (الاعتمال)، أو (التكلُّف)، والمراد أن يجتهد الفاعل في تحصيل مطلوبه.

فإذا استُعمِل الفعل (اسْتَوْقَدَ) للدلالة على الطلب القوليّ، فيجب أن يكون المفعول به عاقلًا، يصحّ أن يُطلَب منه، كأن يُقال: (اسْتَوْقَدْتُ زيدًا)، بمعنى: طلبتُ من زيد الإيقادَ. وإذا استُعمِل الفعل (اسْتَوْقَدَ) للدلالة على الطلب العمليّ (الاجتهاد)، فيجب أن يكون المفعول به غيرَ عاقل،

(١) تفسير البحر المحيط: ٢١٢/١.

(٢) البقرة: ١٧.

كالنار، في الآية الكريمة، فالنار لا يُطلَب منها، بل تكون هي المطلوبة.

ولذلك وجب - قبل (التعليل) - التصدّي لبيان (الفروق اللغويّة) بين العناصر اللغويّة، لفظًا ومعنًى. وأبرز صور الفروق اللغويّة: الفروق في حروف المعاني، والفروق في أشباه الحروف، والفروق في المادّة الاشتقاقيّة، والفروق في الصيغة الصرفيّة، والفروق في الحالة الإعرابيّة، والفروق في الكيفيّة التركيبيّة، والفروق في الكمّيّة التركيبيّة.

وهذه إشارة وجيزة إلى بعض الأمثلة القرآنيّة:

١- قال تعالى: ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَى﴾(١). وقال تعالى: ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ الْغَمَامَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْهِمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَى﴾(٢).

ثَمَّةَ فرق - بين هذين النصّين القرآنيّين - في (أشباه الحروف)، وهي هنا (الضمائر)؛ فالضمير (عَلَيْكُمُ) لجماعة المخاطَبين، والضمير (عَلَيْهِمُ) لجماعة الغائبين.

٢- قال تعالى: ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ﴾(٣). وقال تعالى: ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَابْعَثْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ﴾(٤).

ثَمَّةَ فرقان بين هذين النصّين القرآنيّين:

أ- في المادّة الاشتقاقيّة: (أَرْسِلْ) من مادّة (ر س ل)؛ (ابْعَثْ) من مادّة (ب ع ث).

ب- في الصيغة الصرفيّة: (أَرْسِلْ) على صيغة (أَفْعِلْ)؛ (ابْعَثْ) على صيغة (افْعَلْ).

٣- قال تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾(٥). وقال تعالى: ﴿وَإِذْ أَنْجَيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُقَتِّلُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾(٦).

ثَمَّةَ فرقان بين هذين النصّين القرآنيّين:

أ- في المادّة الاشتقاقيّة: (يُذَبِّحُونَ) من مادّة (ذ ب ح)؛ (يُقَتِّلُونَ) من مادّة (ق ت ل).

ب- في الصيغة الصرفيّة: (نَجَّيْنَاكُمْ) على صيغة (فَعَّلَ)؛ (أَنْجَيْنَاكُمْ) على صيغة (أَفْعَلَ).

---

(١) البقرة: ٥٧.

(٢) الأعراف: ١٦٠.

(٣) الأعراف: ١١١.

(٤) الشعراء: ٣٦.

(٥) البقرة: ٤٩.

(٦) الأعراف: ١٤١.

٤- قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾(١). وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ اسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَاتِكُمْ سَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾(٢).

ثَمَّةَ عدّة فروق بين هذين النصّين القرآنيّين، أبرزها:

أ- في حروف المعاني: (فَكُلُوا) بالفاء العاطفة؛ (وَكُلُوا) بالواو العاطفة.

ب- في المادّة الاشتقاقيّة: (ادْخُلُوا) من مادّة (د خ ل)؛ (اسْكُنُوا) من مادّة (س ك ن).

ج- في الصيغة الصرفيّة: (قُلْنَا) بصيغة المبنيّ للفاعل؛ (قِيلَ) بصيغة المبنيّ للمفعول؛ (خَطَايَاكُمْ) بصيغة جمع التكسير؛ (خَطِيئَاتِكُمْ) بصيغة جمع المؤنّث السالم.

د- في الكيفيّة التركيبيّة بالتقديم والتأخير: (وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ)؛ (وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا).

هـ- في الكمّيّة التركيبيّة بالذكر والحذف: ذكر كلمة (رَغَدًا) في النصّ الأوّل، دون النصّ الثاني؛ ذكر كلمة (لَهُم) في النصّ الثاني، دون النصّ الأوّل؛ ذكر واو العطف من عبارة (وَسَنَزِيدُ) في النصّ الأوّل، دون النصّ الثاني.

الأصل السابع- التفصيل:

يتألّف النصّ اللغويّ من عدّة عناصر لغويّة، ولكلّ عنصر منها أثر في تركيب النصّ، لفظًا ومعنًى؛ ولذلك يجب استيعاب النصّ عند التحليل؛ بتجنُّب إهمال أيّ عنصر لغويّ، حتّى لو كان حرفًا واحدًا، أو حركة واحدة.

ففي قولنا: (صادَ الثعلبُ الأرنبَ، فخبَّأه خلفَ الشجرة، ثُمَّ أَكَلَهُ بعد ذلكَ النمسُ)؛ إذا أهمل المحلِّل اللغويّ النظر إلى كلمة (النمس)، فإنّه سيُخطئ قطعًا في الإعراب والمعنى؛ لأنّ النصّ سيظهر عنده هكذا: (صادَ الثعلبُ الأرنبَ، فخبَّأه خلفَ الشجرة، ثُمَّ أَكَلَهُ بعد ذلكَ).

فيكون فاعل الفعل (أَكَلَ) ضميرًا مستترًا يعود على (الثعلب)، ويكون المعنى أنّ الثعلب نفسه أكل الأرنب الذي صاده.

لكن لو نظر المحلِّل اللغويّ إلى كلمة (النمس)، لأدرك أنّ كلمة (النمس) هي فاعل الفعل (أَكَلَ)، وأنّ الثعلب لم يأكل الأرنب الذي صاده، بل إنّ النمس هو الذي أكله.

(١) البقرة: ٥٨.

(٢) الأعراف: ١٦١.

ولذلك نجد (أهل التجويد) يُحذِّرون من مواضع (الوقف القبيح)، حين يكون الوقف على كلمة - في آية قرآنيّة - سببًا لتوهُّم معنًى غير مراد، كما في الوقف على كلمة (وَالظَّالِمِينَ) من قوله تعالى: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾[1].

فبالوقف على هذه الكلمة يمكن أن يتوهَّم السامع - غير الحافظ - أنّ الظالمين داخلون في رحمة الله تعالى؛ وليس هذا هو المراد قطعًا، بل هم مستحقّون للعذاب الأليم؛ بدلالة تتمّة هذه الآية نفسها[2].

ويُستثنى من وجوب الاستيعاب حالة الاختبار الخاصّ، كأن يكون المحلِّل اللغويّ مُكلَّفًا في (ورقة الاختبار) بتحليل جزء من النصّ اللغويّ؛ وكذلك في حالة (التمثيل الخاصّ)، حين يذكر المحلِّل اللغويّ مثالًا تحليليًّا لنوع معيَّن من العناصر اللغويّة.

وفي هاتين الحالتين يجب نوع آخر من الاستيعاب، هو استيعاب القرائن، التي تصحب العنصر اللغويّ، وتُعين المحلِّل اللغويّ على الكشف عن حقيقة هذا العنصر، لفظًا ومعنًى؛ ولذلك يجب استيعاب القرائن، حتّى حين يكون التحليل اللغويّ خاصًّا بعنصر لغويّ واحد.

واستيعاب القرائن - في الحقيقة - صورة من صور استيعاب النصّ؛ لأنّ القرينة - التي تصحب العنصر اللغويّ - لا تكون قرينةً إلّا إذا كانت حقيقتها معروفةً، لفظًا ومعنًى؛ فإمّا أن تكون واضحةً بالنظرة العجلى؛ وإمّا أن تكون واضحةً بعد نظرة متأنّية؛ وبذلك سيكون استيعاب القرائن - في التحليل الجزئيّ - صورةً من صور استيعاب النصّ.

فكلمة (زِنْ) مثلًا تحتمل أن تكون فعل أمر من (وَزَنَ يَزِنُ وَزْنًا)، وتحتمل أن تكون فعل أمر من (زَانَ يَزِينُ زَيْنًا)؛ فلا يصحّ البدء بالتحليل إلّا بعد النظر في القرائن المصاحبة، حتّى إذا كان التحليل من قبيل (التحليل الجزئيّ)؛ فإن جاءت الكلمة مفردةً هكذا؛ فلا يصحّ القطع أبدًا، بل سيكون تحليلًا احتماليًّا، غير مقطوع فيه بوجه.

وإنّما يحصل القطع واليقين حين تكون - هذه الكلمة - في نصّ لغويّ، يشتمل على القرائن التي تكشف عن (حقيقة اللفظ)، كقولنا: (زِنْ نفسَك بميزان الحقّ لا بميزان الخلق)، أو كقولنا: (زِنْ نفسَك بزينة الثواب لا بزينة الثياب).

ويعتمد استيعاب القرائن على استيعاب الحقائق اللغويّة، وأبرزها: الحقائق الصوتيّة، والحقائق الاشتقاقيّة، والحقائق الصرفيّة، والحقائق النحويّة، والحقائق المقاميّة.

(١) الإنسان: ٣١.

(٢) ينظر: هداية القاري: ٣٨٤/١.

فمثلًا إذا أراد المحلِّل اللغويّ تحديد حقيقة كلمة (مِيْلَ) في قولنا: (مِيْلَ إِلَى الحَقِّ)، فعليه أن ينتفع بعدّة حقائق لغويّة، أبرزها:

١- الكلمة ثلاثة أقسام: اسم ، وفعل، وحرف.

٢- الحروف معروفة محصورة، وليست كلمة (مِيْلَ) منها.

٣- إذا لم تكن كلمة (مِيْلَ) حرفًا، فإمّا أن تكون اسمًا، أو تكون فعلًا.

٤- إذا كانت كلمة (مِيْلَ) اسمًا، فإمّا أن تكون اسمًا مبنيًّا، أو تكون اسمًا معربًا.

٥- الأسماء المبنيّة معروفة محصورة، وليست كلمة (مِيْلَ) منها.

٦- الاسم المعرب ينوَّن، إلّا إذا أُضيف، أو سُبِق بأداة التعريف، أو كان ممنوعًا من الصرف، أو كان في حالة التثنية، أو في حالة جمع المذكَّر السالم، أو في حالة البناء العارض.

٧- كلمة (مِيْلَ) - في هذا النصّ - غير منوَّنة، وليست مضافة إلى اسم، وليست مسبوقة بأداة التعريف، وليست من قبيل (الممنوع من الصرف)، وليست في حالة التثنية، وليست في حالة جمع المذكَّر السالم، وليست في حالة البناء العارض.

٨- إذن كلمة (مِيْلَ) - في هذا النصّ - ليست من الأسماء المعربة أبدًا، وهي ليست من الأسماء المبنيّة أيضًا، كما أثبتنا آنفًا؛ فهي إذن ليست من الأسماء أصلًا، وهي ليست من الحروف أيضًا، كما ذكرنا آنفًا؛ فهي من الأفعال قطعًا.

٩- الفعل ثلاثة أقسام: ماضٍ ومضارع وأمر.

١٠- آخر حرف من كلمة (مِيْلَ) هو حرف اللام، وقد جاءت اللام هنا مفتوحة.

١١- تأتي الفتحة على أقسام: إعرابيّة، وصرفيّة، وصوتيّة، وبنائيّة.

١٢- الإعراب يكون في الفعل المضارع، ولا يكون في الفعل الماضي، ولا في فعل الأمر.

١٣- ليست كلمة (مِيْلَ) فعلًا مضارعًا؛ لأنّ الفعل المضارع يجب أن يبدأ بأحد أحرف المضارَعة المجموعة في قولهم: (أنيت)، والميم ليست من أحرف المضارَعة.

١٤- الفتحة الصرفيّة لا تظهر في آخر الفعل إلّا إذا كانت فتحة ما قبل الآخِر، وكان الآخِر حرف الألف، وقد حُذِفت الألف؛ فبقي ما قبل الآخِر مفتوحًا، كقولنا: (اسْعَ في الخيرِ)، وأصله: (اسعَى)، وكقولنا أيضًا: (لا تَسْعَ في الشرِّ)؛ وأصله: (تسعَى)؛ فالفتحة فوق العين فتحة صرفيّة، وليست فتحة إعرابيّة، ولا فتحة بنائيّة.

١٥- الفتحة فوق اللام من كلمة (مِيْلَ) ليست فتحة صرفيّة؛ وذلك لعدم وجود فعل أمر بهذه الصيغة: (مِيْلَى).

١٦- الفتحة الصوتيّة تكون في آخِر فعل الأمر المضعَّف، مثل: (مُدَّ)، لمنع التقاء الساكنين، وأصله المفكوك: (امْدُدْ)، نُقِلت ضمّة الدال الأُولى إلى الميم، فحُذِفت همزة الوصل، لانتفاء الحاجة إليها، لكن التقت دالان ساكنتان، فحُرِّكت الثانية بالفتح، لمنع التقاء الساكنين.

١٧- فتحة اللام من كلمة (مِيْلَ) ليست صوتيّة؛ لأنّ كلمة (مِيْلَ) ليست مضعَّفة.

١٨- إذن كلمة (مِيْلَ) فعل ماضٍ؛ لأنّه ليس فعلًا مضارعًا، ولا فعل أمر؛ فتكون الفتحة فوق اللام فتحة بنائيّة؛ فهو فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح.

١٩- إذا كان الحرف الأوسط من الفعل الثلاثيّ الماضي ياء ساكنة، مسبوقة بكسرة، فهو فعل مبنيّ للمفعول، وليس فعلًا مبنيًّا للفاعل، مثل الفعل الماضي (قِيْلَ).

فبعد الانتفاع بهذه الحقائق اللغويّة يُحدِّد المحلِّل اللغويّ حقيقة كلمة (مِيْلَ)، لفظًا ومعنًى؛ فإذا كان المحلِّل اللغويّ مبتدِئًا، فإنّه سيستغرق وقتًا في تحديد حقيقة هذه الكلمة، بعد الإفادة من هذه الحقائق اللغويّة. أمّا إذا كان المحلِّل اللغويّ بارعًا، فإنّه يستطيع تحديد حقيقة هذه الكلمة بالنظرة العجلى؛ لأنّه معتاد على الإفادة السريعة من هذه الحقائق اللغويّة.

ومن هنا، وجب (التفصيل)، عند تحليل النصّ اللغويّ، ببيان عناصره بالتفصيل، والاعتماد على القرائن المقاليّة والمقاميّة بالتفصيل، والانتفاع بالحقائق اللغويّة بالتفصيل.

المصادر والمراجع

١. أبناء آدم من الجنّ والشياطين، محمّد منير إدلبيّ، دار الأهالي، دمشق، ١٩٩٣م.
٢. أساس البلاغة، الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، تحقيق محمّد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
٣. أصول النقد اللغويّ، رضا هادي العقيديّ، مجلّة العلوم الإسلاميّة، كلّيّة العلوم الإسلاميّة، الجامعة العراقيّة، العدد الخامس والثلاثون، المجلّد الأوّل، ١٤٤٥هـ/٢٠٢٣م.
٤. البخلاء، الجاحظ (ت٥٢٥٥)، بعناية محمّد عليّ أبو العبّاس، الهيأة المصريّة العامّة للكتاب، مكتبة الأسرة، ٢٠١٢م.
٥. بلاغة الكلمة في سورة يوسف، رضا هادي العقيديّ، مجلّة كلّيّة التربية، الجامعة المستنصريّة، العدد الثاني، ٢٠٢٠م.
٦. تفسير البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق لجنة، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الثالثة، ٢٠١٠م.
٧. تفسير التحرير والتنوير، ابن عاشور (ت١٣٩٣هـ)، الدار التونسيّة، تونس، ١٩٨٤هـ.
٨. التفسير الكبير، الفخر الرازيّ (ت٦٠٦هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١/١٩٨١م.
٩. تهذيب اللغة، الأزهريّ (ت٣٧٠هـ)، تحقيق لجنة، الدار المصريّة للتأليف والترجمة، مصر، ١٣٨٤هـ - ١٣٨٧هـ/١٩٦٤م - ١٩٦٧م.
١٠. جامع البيان، الطبريّ (ت٣١٠هـ)، هجر، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢/٢٠٠١م.
١١. جمهرة اللغة، ابن دريد (ت٣٢١هـ)، تحقيق د. رمزيّ منير بعلبكيّ، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
١٢. روح المعاني، الآلوسيّ (ت١٢٧٠هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
١٣. سنن النسائيّ (ت٣٠٣هـ)، بعناية عبد الفتّاح أبو غدّة، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
١٤. شرح شافية ابن الحاجب، الرضيّ الأستراباذيّ (ت نحو٦٨٦هـ)، تحقيق لجنة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

١٥. الصحاح، الجوهريّ (ت٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

١٦. طبقات النحويّين واللغويّين، أبو بكر الزبيديّ (ت٣٧٩هـ)، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية.

١٧. العموم الصرفيّ في القرآن الكريم، رضا هادي العقيديّ، المركز التقنيّ، بغداد، الطبعة الثانية، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.

١٨. العين، المنسوب إلى الخليل (ت١٧٠هـ)، تحقيق د. مهديّ المخزوميّ، د. إبراهيم السامرّائيّ، مطابع الرسالة، الكويت، ١٩٨٠م - ١٩٨٢م.

١٩. قل ولا تقل، د. مصطفى جواد (ت١٩٦٩م)، دار المدى، دمشق، ٢٠٠١م.

٢٠. الكتاب، سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٢١. الكشّاف، الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، تحقيق لجنة، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٢٢. المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده (ت٤٥٨هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٢٣. المحيط في اللغة، الصاحب بن عبّاد (ت٣٨٥هـ)، تحقيق محمّد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٢٤. معجم اللغة العربيّة المعاصرة، د. أحمد مختار عمر (ت١٤٢٤هـ)، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٢٥. المعجم الوسيط، لجنة، مجمع اللغة العربيّة، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٢٦. مقاييس اللغة، ابن فارس (ت٣٩٥هـ)، تحقيق عبد السلام محمّد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٢٧. المقتضب، المبرّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

٢٨. نظم الدرر، برهان الدين البقاعيّ (ت٨٨٥هـ)، تحقيق عبد الرزّاق المهديّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٢٩. هداية القاري، المرصفيّ (ت١٤٠٩هـ)، مكتبة طيبة، المدينة المنوّرة، الطبعة الثانية.